

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-201227

الصادر في الالتماس المقيّد برقم (Z-201227-2023)

في الدعوى المقامة

من/ المكلف
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الأربعاء 2024/08/14م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل
المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض،
بحضور كلٍّ من:

الدكتور/ ...
رئيساً
الدكتور/ ...
عضواً
الأستاذ/ ...
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2023/06/04م، من/ ...، هوية وطنية رقم (...)، وكيلة
شرعية عن ... أصله عن نفسه، بموجب الوكالة الشرعية رقم (...) وشهادة تعريف للمحاماة المتدربة رقم
(...)، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم
(IFR-2023-176509) الصادر في الدعوى رقم (Z-176509-2023) المتعلقة بالربط الزكوي للأعوام من
1436هـ إلى 1438هـ، المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى
قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعية ... (رقم مميز ...) ضد المدعى عليها هيئة الزكاة والضريبة
والجمارك، لعدم إقامة دعوى التظلم أمام لجنة الفصل على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة
النظامية.

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المكلف (...)، فتقدم بلائحة استئنافية اطلّعت عليها الدائرة وتضمّنت
ما حاصله أن المكلف يطالب بقبول استئنافه ونقض قرار دائرة الفصل.

وفي يوم الأربعاء 2024/08/14م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل،
عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من
المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر
الملك رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الالتماس، وبعد فحص ما احتواه ملف
القضية، وبعد المداولة نظاماً؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الالتماس، فقررت الدائرة
قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-201227

الصادر في الالتماس المقيّد برقم (Z-201227-2023)

أسباب القرار

وحيث إن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكد من صفة أطراف الدعوى، والذي تحكم به الدائرة من تلقاء نفسها، وفقاً للفقرة (1) من المادة (السادسة والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على أنه: "الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها؛ يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها."، وحيث إن من قام بتقديم الاستئناف عن مؤسسة/... هي الوكالة الشرعية/...، هوية وطنية رقم (...). وأرفقت شهادة تعريف للمحامي المتدرب رقم (...). ولما نصت الفقرة (11) من المادة (الثامنة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة على "مع مراعاة ما ورد في البند رقم (3/10) يحق للمتدرب مباشرة أكثر من ثلاث قضايا، ولأكثر من ثلاثة أشخاص، بصفته وكيلًا عن المحامي." وحيث أن الوكالة قامت بتقديم وكالة شرعية صادرة من مالك المؤسسة مباشرة وإعمالاً بنص المادة فأن الوكالة الشرعية يجب أن تكون صادرة من المحامي للمحامي المتدرب، ولما نصّت قواعد عمل اللجان في المادة (7) منها على أنه: "يكون تمثيل أطراف الدعوى وفقاً للأحكام الواردة في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية" ولما أن الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية طلبت من الوكالة الشرعية بتاريخ 2023/12/24م تقديم (لائحة استئناف على مطبوعات المحامي مقدم الطلب استناداً لنظام المحاماة ولائحته التنفيذية - وكالة صادرة من المحامي المدرب)، إلا أنها لم تلتزم بما طلب منها، مما يتعين معه لدى الدائرة عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه غير ذي صفة.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف، سجل تجاري رقم (...)، رقم مميز (...). ضد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (IFR-2023-176509) الصادر في الدعوى رقم (Z-176509-2023) المتعلقة بالربط الزكوي للأعوام من 1436هـ إلى 1438هـ، وذلك لرفعه من غير ذي صفة.

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعين والثامنة والأربعين من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-201227

الصادر في الالتماس المقيّد برقم (Z-201227-2023)

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس الدائرة

الدكتور/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.